UN environment programme

مذكرة مفاهيمية لحوار القيادة خلال اجتماع الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة عبر الإنترنت

مساهمة البعد البيئي للتنمية المستدامة في بناء عالم قادر على الصمود وشامل للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة

''التصالح مع الطبيعة هو المهمة التي ستميز القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يكون في صدارة أولويات كل واحد، في كل مكان. وفي هذا السياق، يمثل التعافي من الجائحة فرصة سانحة.''

الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في كلمته بعنوان ''حالة الكوكب'' التي ألقاها في جامعة كولومبيا في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020

ألف- مقدمة

تهدف هذه المذكرة المفاهيمية إلى مساعدة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في تحضيراتهم لحوار القيادة المزمع إجراؤه خلال اجتماع الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عبر الإنترنت، المقرر عقده في نيروبي يومي 22 و23 شباط/فبراير 2021.

وتمشياً مع قرار الاجتماع المشترك لمكاتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين في اجتماعهما المنعقد في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، سيعقد حوار للقيادة خلال اجتماع الدورة الخامسة عبر الإنترنت، بهدف تشجيع إجراء مناقشة تفاعلية رفيعة المستوى بشأن مساهمة البعد البيئي للتنمية المستدامة في بناء عالم قادر على الصمود وشامل للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة. ولتسهيل مشاركة الوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى من مختلف مناطق التوقيت، سيجرى حوار القيادة مرتين: من الساعة 4 إلى 7 مساءً (بتوقيت نيروبي (التوقيت العالمي المنسق + 3)) يوم الاثنين، 22 شباط/فبراير 2021، ومن 11 صباحاً إلى 2 عصراً (بتوقيت نيروبي (التوقيت العالمي المنسق + 3)) يوم الثلاثاء 23 شباط/فبراير 2021.

باء- طرائق المشاركة

- ستدعى الدول الأعضاء المعنية وأصحاب المصلحة المهتمون إلى أن يسجلوا، بحلول يوم الاثنين 8 شباط/فبراير 2021 على أبعد تقدير، تفاصيل ممثليهم الرفيعي المستوى في قائمة المشاركين في الدورة الخامسة، مع بيان اسم الممثل ومسماه الوظيفي ومستوى تمثيله، والتوقيت المفضل لديه لحضور حوار القيادة. وستُفتح قائمة المشاركين يوم الاثنين 25 كانون الثاني/يناير 2021. وسيعتبر التسجيل ملزماً.
- ولإتاحة حوار تفاعلي، سيقتصر عدد المشاركين في كل من جلستي حوار القيادة المتماثلتين إلى حد كبير على حوالي 40 مشاركاً رفيع المستوى. وستكون المشاركة على أساس الأولوية بالأسبقية، مع مراعاة الهدف المتمثل في ضمان التمثيل الإقليمي العادل في كل جلسة.

- وسيقوم بتيسير كل من جلستي حوار القيادة مدير مناقشات متخصص مكلّف بمهمة تيسير إجراء تبادل تفاعلي للآراء بين المشاركين. وعند إعطاء الكلمة للمشاركين، سيولي مدير المناقشة الأولوية للوزراء، ورؤساء المنظمات غير الحكومية، وكبار المسؤولين التنفيذيين، ورؤساء المنظمات الدولية.

- وستُفتتح كل من جلستي حوار القيادة بمقطع مرئي قصير من إعداد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن موضوع الحوار، وهو ''مساهمة البعد البيئي للتنمية المستدامة في بناء عالم قادر على الصمود وشامل للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة''، يليه بيانات استهلالية قصيرة يلقيها نائب أو أكثر لرئيس جمعية البيئة وممثل واحد عن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة. وبعد ذلك، سيفتح مدير المناقشة الباب لمداخلات المشاركين، التي ينبغي ألا تتجاوز دقيقتين، وأن تتناول سؤالاً أو أكثر من الأسئلة الإرشادية المبينة في نهاية هذه المذكرة المفاهيمية.

- وستتاح الترجمة الفورية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في كلتا جلستي حوار القيادة من خلال منصة الاجتماعات على الإنترنت Interprefy. وعلى المشاركين ضمان قدرتهم على الاتصال بالمنصة قبل جلستي حوار القيادة والتعرف على طريقة تشغيل المنصة من خلال المشاركة في الدورة التدريبية المخصصة لذلك التي تقدمها الأمانة.

- وستضطلع الأمانة بإعداد موجز وقائعي للرسائل الرئيسية المنبثقة عن المناقشات، وتقديمها شفوياً في الجلسة الختامية لاجتماع الدورة الخامسة للجمعية على الإنترنت، المقرر عقدها من الساعة 4 عصراً إلى الساعة 6 مساءً (بتوقيت نيروبي (التوقيت العالمي المنسق + 3)) يوم الثلاثاء، 23 شباط/فبراير 2021. وسيُتاح الموجز خطياً بعد الاجتماع.

- ويجوز لممثلي الدول الأعضاء أيضاً، بدلاً من أو استكمالاً للحضور ''المباشر'' لحوار القيادة، أن يرسلوا بياناً مسجلاً أو مكتوباً. وينبغي إرسال تلك المشاركات إلى الأمانة في موعد أقصاه 1 شباط/فبراير 2021، وسيتم تحميلها على الموقع الشبكي الرسمي للدورة الخامسة لجمعية البيئة. ولن يتم عرض الخطب المسجلة خلال جلسات حوار القيادة.

جيم- الخلفية: بناء عالم قادر على الصمود وشامل للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة

نحن نقرّ بأن للإنسان أزمات على مستوى الكوكب: تغير المناخ؛ وفقدان التنوع البيولوجي؛ والتلوث وإنتاج النفايات. **يضيع العديد من الحكومات فرصة إحداث تغيير بنّاء – إذ يمكن لمثل هذا المسار المحفز على المضي قدماً إلى الأمام أن يؤدي إلى نبذ العادات غير المستدامة التي شوهدت في الماضي، والانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين بهدف وضع حد لاستنفاد الطبيعة ووقف فقدان التنوع البيولوجي، مع الاستثمار أيضاً في أنشطة إصلاح النظم الإيكولوجية المستهدفة والحد من التلوث، مثل الحد من المواد البلاستيكية التي يتم التخلص منها في البيئة.** من المفهوم أن الدول الأعضاء ركزت على احتواء الأزمة الصحية الحالية والحد من التداعيات الاقتصادية لتدابير الإغلاق الشامل. ويكشف تحليل أولي للتدابير التحفيزية التي اتبعتها اقتصادات رئيسية مختارة عن نقص ملحوظ في الاستثمار في الاستدامة. فينبغي تجنب الانجراف وراء إغراء العودة إلى الاستثمار في التكنولوجيا الملوثة أو المستنفدة للطبيعة، عوضاً عن الاستثمار في التكنولوجيا الناشئة التي بإمكانها أن تدعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. وفيما يقوم القادة بوضع خطط التعافي وتنفيذها، من المهم أن يتذكروا أن الطبيعة، بكل ما تنطوي عليه من تنوع وتعقيد، هي أساس اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. فيمكن للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، إذا ما أديرا إدارة جيدة، أن يدفعا عجلة النمو الاقتصادي، وأن يحميا السكان الضعفاء، وأن يوفرا أغذية مغذية بأسعار ميسورة، وأن يدعما فرص العمل المستدامة وأن يساعدا البشرية على الانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة. غير أن تحقيق هذه الفوائد سيتطلب إعادة توجيه غير مسبوق للأموال والاستثمارات الجديدة، بما في ذلك الاستثمارات التي تستند إلى فهم لرأس المال الطبيعي. وعلاوة على ذلك، ينبغي، عند وضع سياسات العمل، إجراء حوارات بين

أصحاب المصلحة المتعددين بين جميع شرائح المجتمع لكي تشمل الفئات التي كثيراً ما تُستبعد، ولا سيما النساء والشباب. وتشمل المجالات المحتملة لتحفيز عمليات التعافي ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة فرض شروط على الإقراض والإعفاء من الديون، ووضع أهداف محددة للإنفاق في إطار الحزم التشجيعية، والتحول من الإعانات الضارة إلى الإعانات ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة.

تدمير العالم الطبيعي من العوامل الرئيسية الكامنة وراء تزايد ظهور الأمراض الحيوانية المصدر وانتشارها. كلما ازداد تدمير المناطق الطبيعية وتفتيتها لتلبية احتياجات الإنسان من زراعة وبنية تحتية وخامات، ازدادت سهولة انتقال المُمْرضات بين البشر والحيوانات. ولقد ارتبطت إزالة الغابات، ولا سيما في المناطق المدارية، بزيادة في الأمراض المعدية، مثل حمى الضنك والملاريا والحمى الصفراء. وعلاوة على ذلك، يكاد الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية يلغي الحاجز بين الحيوانات والبشر. وفي القطاعات غير المنظمة، هناك احتمال كبير بأن ينتقل مرض كارثي ما بين الأنواع.

حوالي 60 في المائة من الأمراض المعدية المعروفة، و75 في المائة من الأمراض المعدية الناشئة، حيوانية المصدر، مما يعني أنها تستطيع الانتقال ما بين الحيوانات والبشر. تلحق حالات العدوى هذه أضراراً جسيمة بالبشرية، حيث يموت الملايين من الناس كل عام بسبب أمراض حيوانية المصدر غير مشخصة أو مهملة. كما تؤثر المُمْرضات أيضاً على الاقتصاد العالمي. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تسببت هذه الأمراض في أضرار اقتصادية بلغت قيمتها حوالي 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهي حصيلة لا تشمل آثار كوفيد-19.

إن التصدي لفقدان الموائل والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية أمر بالغ الأهمية للحد من الجوائح في المستقبل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وللتخفيف من حدة المخاطر، فإن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق حماية النظم الإيكولوجية وإعادتها إلى حالتها الأصلية أمر ضروري للحد من التفاعلات الجديدة بين الأحياء البرية والحيوانات والبشر. وكثيراً ما تكون الأحياء البرية، أي الحيوانات والنباتات على حد سواء، محركاً رئيسياً للسياحة التي تسهم إسهاماً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل مصدراً لجني العملات الأجنبية في العديد من البلدان. وتوفر التجارة القانونية بالأحياء البرية فرص عمل مستدامة وسبل عيش ودخول مستدامة لكثير من الناس، سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة، في حين أن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية يقوض هذه الوسائل المشروعة للتنمية وفي الوقت ذاته يعرض الناس لأمراض حيوانية المصدر قد يكون لها تبعات مروعة. ومن المؤسف أن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، الذي تقدر قيمته بحوالي ما بين 7 بلايين إلى 23 بليون دولار أمريكي سنوياً، لا يزال في ارتفاع مستمر. فلقد تزايدت مضبوطات البنغول (أم قرفة)، وهو أكثر الحيوانات التي يتم الاتجار بها في العالم، عشرة أضعاف في السنوات الست الماضية؛ وانخفضت أعداد وحيد القرن في البرية بنسبة 95 في المائة منذ بداية القرن العشرين؛ كما يهدد الصيد غير المشروع الأنواع المائية بالانقراض بدءاً من الحيتان ووصولاً إلى سمك الحفش. وهذه الممارسة الشائنة لا تدفع الأنواع إلى الانقراض فحسب، بل تسلب البلدان أيضاً من أصول قيمة ضرورية لتنميتها.

تقوم المجتمعات المحلية التي تعيش في الأماكن الأقرب من الموائل والحيوانات البرية دوراً حاسماً في حماية التنوع البيولوجي، وغالباً ما تكون بمثابة خط الدفاع الأول عن الحيوانات والنظم الإيكولوجية. غير أن جماعات إجرامية منظمة استغلت الكثير من هذه المجتمعات المحلية التي تشجعها على ممارسة الصيد غير المشروع. ويتسبب ذلك في تقويض التماسك الاجتماعي، كما يستحدث سلوكاً إجرامياً قد تكون له عواقب بعيدة المدى على الفئات الضعيفة في المناطق النائية والريفية. ومن الأهمية بمكان تعزيز آليات التنسيق القائمة للحد من الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وكفالة التنفيذ الفعال. ويسهم دعم الاستخدام المستدام والقانوني للأحياء البرية ومنتجاتها، المقترن بتقاسم عادل للمنافع وإعادة الاستثمار في الطبيعة، في تحقيق نتائج متعددة في مجال التنمية المستدامة. وتمثل السياسات القائمة على الأدلة التي يواكبها دعم للتعليم وتغيير السلوك عناصر أساسية وتتطلب تحسين التنفيذ والإنفاذ.

لطالما ارتبط تغير المناخ والنظم الغذائية غير الفعالة أيضاً بزيادة المخاطر الناجمة عن الأمراض الحيوانية المصدر. بالنسبة لبعض أنواع العدوى، قد يكون للزيادات في درجات الحرارة أو هطول الأمطار تأثير كبير على دورات حياة المُمْرض نفسه أو ناقله – أي النوع الوسيط الذي ينشر المرض من المضيف الأصلي إلى البشر. وفي العديد من الحشرات والقوارض، على سبيل المثال، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة أعدادها زيادة هائلة وتوسع نطاق انتشارها، مما قد يدفع في نهاية المطاف المرض إلى الانتقال إلى البشر. وفي حالات أخرى، يمكن أن يزيد ارتفاع مستويات سطح البحر أو الفيضانات الساحلية من خطر الإصابة بالأمراض الحيوانية المصدر المنقولة بالمياه. وتؤدي النظم الغذائية غير الفعالة، بما في ذلك عدم استدامة الإنتاج والنقل وتزايد النفايات الغذائية، إلى تقويض صحة الكوكب وزيادة خطر تفشي الجوائح في المستقبل. فالطلب المتزايد على الإنتاج الحيواني، على سبيل المثال، يقرّب بين الحيوانات والناس، مع عدم إيلاء اهتمام كافٍ بالنظافة والوقاية من انتشار الأمراض.

يؤدي الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين إلى استمرار التدهور البيئي، وتقويض قدرة البشر على التصدي للأمراض الحيوانية المصدر وما يرتبط بها من جوائح، وكذلك زيادة انتشارها. ويجعل تلوث الهواء، على سبيل المثال، البشر أكثر عرضة للأمراض التنفسية الحيوانية المصدر، كالفيروسات التاجية. ونظراً للآثار الاقتصادية السلبية الشديدة الناجمة عن حالات العدوى، غالباً ما يلجأ الفقراء إلى استغلال الموارد الطبيعية لتلبية احتياجاتهم، مما يؤدي إلى تفاقم دورة التدهور وزيادة خطر وقوع أزمات مستقبلية على المدى الطويل. وعلى النقيض من ذلك، تستطيع البيئة الطبيعية الصحية أن تؤثر بشكل إيجابي على الصحة العامة. وتشير مجموعة متزايدة من الأدلة الوبائية إلى أن زيادة التعرض للبيئات الطبيعية أو الاتصال بها (مثل المنتزهات والغابات والشواطئ) ترتبط بتحسن الصحة والرفاه.

صحة الإنسان وصحة الحيوان وصحة الكوكب مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم. يتطلب الحد من خطر انتشار الجوائح في المستقبل حماية النظم الإيكولوجية ذات الأداء الجيد واستعادة الحواجز الطبيعية التي تحول دون انتشار الأمراض الحيوانية المصدر. ولا بد من إيلاء الاهتمام اللازم بالعوامل التي تزيد من احتمال حدوث فيروسات تنتقل من الأنواع غير البشرية إلى البشر. وتشمل هذه العوامل فقدان الموائل والاتجار غير المشروع أو غير المنظم بالأحياء البرية. وتُشجَّع الحكومات على تبني نهج ''توحيد الأداء في مجال الصحة'' – وهو نظام للوقاية من تفشي الأمراض يركز من منظور كلي على صحة البشر والحيوانات والبيئة – وهو ما يمكن أن يكون فعالاً للغاية من حيث التكلفة. وتشير تقديرات البنك الدولي الحالية إلى أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن ستة أمراض حيوانية المصدر مميتة يبلغ متوسطها 6,7 بليون دولار أمريكي سنوياً، في حين أن الاستثمارات في نهج ''توحيد الأداء في مجال الصحة'' الذي بإمكانه أن يمنع تفشي هذه الأمراض، تتراوح ما بين 1,9 بليون و3,4 بليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها. ويتطلب نهج ''توحيد الأداء في مجال الصحة''، في إطار جملة أمور، تعزيز الإسهامات البيئية، بما في ذلك الخبرة في مجال الإيكولوجيا والأحياء البرية، كجزءٍ من عملية تحديد خصائص المخاطر وتدابير الوقاية الفعالة. وتكتسي عمليات بناء القدرات المتعددة التخصصات من أجل تقييم المخاطر، ونُهج تبادل المعلومات، والتوعية في القطاعين العام والخاص على الصعيد الوطني أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المعرضة لمخاطر شديدة.

لم يشهد التاريخ يوماً فرصة أكبر للعمل لصالح الطبيعة Act #ForNature. فيمكن للسياسات الحكومية أن تعزز الروابط بين رفاه الإنسان وصحة النظم الإيكولوجية، معززة بذلك البعد البيئي للتنمية المستدامة. مع بدء عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030) الذي يسير بالتوازي مع عقد العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة، حان الوقت للحفاظ على الطبيعة واستعادة النظم الإيكولوجية المفقودة. فالطبيعة، بكل تنوعها وتعقيدها، هي الأساس الذي ترتكز عليه الاقتصادات والمجتمعات ووجود البشرية في حد ذاته. فهي نظام لدعم الحياة – أساسي للصحة والرفاه – يوفر للبشرية المواد الخام والمأوى والدواء والغذاء والماء. والطبيعة تعيد تدوير المواد الغذائية، وتنظف الهواء وتنظم مناخنا. والطبيعة تدعم بلايين الوظائف وهي مصدر إلهام روحاني للكثيرين. وفي عالم يشهد نمواً سريعاً في عدد سكانه ويواجه تحديات اجتماعية واقتصادية متعددة، من الضروري أن نقدر الفوائد التي تمنحها الطبيعة – ولا سيما تنوع النظم الإيكولوجية والأنواع والمواد الجينية – للبشرية، واتباع مسار

إنمائي يعترف بقيمة الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية السليمة. وتقدر إحدى الدراسات أنه ينبغي للجهود العالمية المبذولة في مجال حفظ الطبيعة سنوياً أن تتراوح ما بين 300 و400 بليون دولار أمريكي، وأنه ينبغي للتدفقات النقدية القابلة للاستثمار المتأتية من مشاريع حفظ الطبيعة أن تزداد بما لا يقل عن 20 إلى 30 مرة عما هي عليه اليوم، لتصل إلى 200 بليون إلى 300 بليون دولار أمريكي سنوياً، على افتراض أن جهود الحفظ الحكومية والخيرية الحالية سوف تتضاعف حتى تبلغ تقريباً 100 بليون دولار أمريكي سنوياً، أي ما يعادل حوالي 1 في المائة من إجمالي الاستثمارات السنوية للقطاع الخاص على الصعيد العالمي. وعلى المدى الطويل، لا شك أن انهيار النظم الإيكولوجية سيزداد تكلفة على البشرية، ما لم يودِ بها.

دال- الأسئلة الإرشادية والنتائج المتوقعة

الوزراء والممثلون الرفيعو المستوى الآخرون مدعوون إلى تناول الأسئلة الإرشادية التالية:

1- ما هي التدابير الملموسة التي ستتخذونها أو التي اتخذتموها بالفعل كقادة لضمان مراعاة البعد البيئي للتنمية المستدامة مراعاة تامة على نحو متوازن وشامل عند بناء عالم قادر على الصمود وشامل للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة؟

2- ما هي الطريقة المثلى التي يمكن بها لأفراد المجتمع العالمي أن يعملوا معاً لبناء زخم سياسي أقوى نحو تحقيق هذا الهدف؟

3- ما هو الدور الذي ينبغي أن يؤديه كلا برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمم المتحدة في دعم هذا الهدف في ضوء الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة وبرنامج العمل والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؟

كما يُدعى الوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى إلى الإعلان من خلال حكوماتهم أو منظماتهم عن الإجراءات الملموسة الجديدة أو القائمة التي من شأنها أن تعزز البعد البيئي للتنمية المستدامة في بناء عالم قادر على الصمود وشامل للجميع في مرحلة ما بعد الجائحة.

وستقوم الأمانة بتسجيل حوار القيادة، وإعداد موجز وقائعي للحوار وإتاحته على الإنترنت لتيسير اطلاع أصحاب المصلحة المهتمين حول العالم عليه بعد الدورة.